



الوضع اللغوي في المغرب: صدامية النص والواقع

د.عبد الرحيم الدحماني[١]

ملخص:

يروم هذا المقال كما هو مبين من خلال عنوانه الحديث عن الوضع في المغرب، وذلك من خلال عقد مقارنة عملية بين النصوص القانونية المحددة للسياسة اللغوية والتشريعات الخاصة بهذا الشأن مع الواقع الفعلي، وقد كان الدافع إلى المساهمة بهذه الورقة البحثية النقاش اللساني الذي عرفه المغرب منذ ما يزيد على العقدين من الزمن، بداية بالإشارات التي حملها الخطاب الملكي لـ ٢٠ غشت سنة ١٩٩٤ حول اللغات الوطنية واللغات الأجنبية واللهجات، ومرورا بخطاب أجدير سنة ٢٠٠١ الذي أعطى الإشارة لإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وإدراجها في المنظومة التربوية، وصولا إلى سنة ٢٠١١ التي عرفت صياغة دستور جديد للمملكة اعتمد اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، مما يعد تحولا جذريا في السياسة اللغوية المتبعة في المغرب إذ انتقلت من التدبير اللغوي الرسمي الأحادي إلى التدبير اللغوي الرسمي الثنائي، لكن رغم وجود لغتين رسميتين في البلد فلا زالت اللهجات واللغة الفرنسية تزاحمها في شتى المجالات مثل الإعلام والتعليم والمرافق العامة المختلفة. مما يجعلنا نتساءل عن مدى انعكاس النصوص والتشريعات المنظمة للسياسة اللغوية في المغرب على أرض الواقع.

توطئة:

يعرف المغرب منذ ما يقارب العقدين من الزمن نقاشا لسانيا ساخنا بين مختلف الفاعلين المهتمين بالشأن اللغوي في البلاد، خصوصا بعد جعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية،

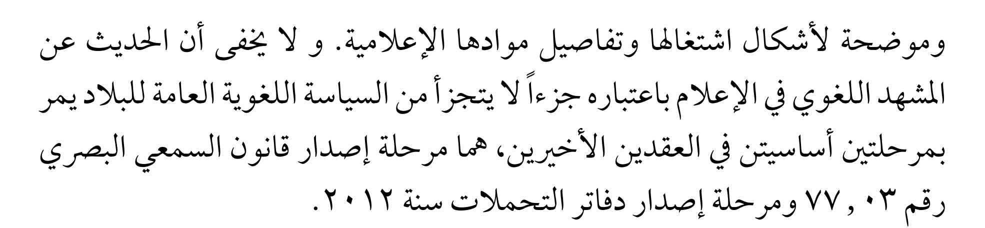
١ - باحث بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المغرب.



إلى جانب اللغة العربية في دستور ٢٠١١، مما يعتبر تحولا جذريا في السياسة اللغوية المتبعة في المغرب، إذ انتقلت من التدبير اللغوي الرسمي الأحادي، إلى التدبير اللغوي الرسمي الثنائي ، كما تحدث الدستور في فصله الخامس كذلك عن اللهجات المغربية، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام تنوع لساني لا يمكن التنبؤ بنتائجه سلبا أو إيجابا، إذ إن الحديث عن أي مكون لغوي في دساتير الدول، له متطلباته الإجرائية التي تقتضي تحديد وضعه بشكل واضح لا يقبل اللَّبس، وتحديد وظائفه ومهامه، وتعيين الوسائل اللازمة للنهوض به، على المستويين القانوني والعملي. كما لا يمكن في هذا السياق إهمال الحديث عن اللغة الفرنسية باعتبارها إرثا استعماريا متجذرا في الإدارة المغربية، رغم محاولات التعريب العديدة التي نهجها المغرب منذ بداية الستينيات من القرن الماضي. أما قطاع التعليم فقد عرف إصلاحات كثيرة باشرتها الدولة منذ سنوات، واحتل فيه موضوع لغات التدريس وتدريسية اللغات حيزا مهما خصوصا في التقرير الاستراتيجي الذي أصدره المجلس الأعلى للتعليم سنة ٢٠١٥، رغم ما يمكن ملاحظته من اختلالات، في تنزيل مقتضيات النصوص القانونية المنظمة للشأن اللغوي على أرض الواقع، في مختلف القطاعات خصوصا قطاع التعليم، و الإعلام، والفضاء العمومي، الذي سنخصه بالدراسة في ثنايا هذه المداخلة، بعد حديثنا عن مفهومي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي اعتبارا لمركزيتهما المفاهيمية في هذه الورقة.

١- لغة الإعلام المغربي بين فتنة التشريع و بؤس الممارسة:

مما لا شك فيه، أن اللغة تشكل مكونا أساسيا من مكونات المادة الإعلامية، بل تكاد تُكوِّن إلى جانب الخبر ركنيها الأساسيين، وقد احتلت لغة الإعلام مكانة مركزية في النقاش العمومي الدائر بالمغرب منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي،مواكِبة للتحولات الثقافية والسياسية التي عرفها المغرب، وكانت لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الوضع اللغوي في البلاد، وقد شكلت سنة ٢٠١١ لحظة فارقة في السياسة اللغوية للمغرب، ومحفزا باعثا لهذا النقاش اللغوي العمومي من جديد، بفضل ما جاء به الدستور الجديد للمملكة المغربية سنة ٢٠١١ من نصوص تحدد ملامح المشهد اللغوي، وتعزز الوضع بعد ذلك بإصدار ما يعرف بـ(دفاتر التحملات)، وهي عبارة عن نصوص قانونية محددة لطبيعة عمل القنوات التلفزية والإذاعية العمومية والخاصة،



وموضحة لأشكال اشتغالها وتفاصيل موادها الإعلامية. و لا يخفى أن الحديث عن المشهد اللغوي في الإعلام باعتباره جزءاً لا يتجزأ من السياسة اللغوية العامة للبلاد يمر بمرحلتين أساسيتن في العقدين الأخيرين، هما مرحلة إصدار قانون السمعي البصري رقم ٠٣ , ٧٧ ومرحلة إصدار دفاتر التحملات سنة ٢٠١٢.

١-١ آفات قانون السمعي البصري لسنة ٢٠٠٣ :

صدر هذا القانون سنة ٢٠٠٣، في ظل الدستور القديم للملكة المغربية، الذي كان سائدا قبل سنة ٢٠١١، وكان يعتمد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة، ولم يتم تحيين هذا القانون وفق الدستور الجديد الذي اعتُمد سنة ٢٠١١، فقد تم تعريف الإعلام السمعي البصري في الفقرة رقم 11 من أولى مواد القسم الأول من هذا القانون كما يلي: «يعد إنتاجا سمعيا بصريا وطنيا كل إنتاج سمعي بصري يكون مضمونه متجذرا بشكل قوي في المجتمع المغربي..ويبث بالعربية أو الأمازيغية أو اللهجات أو بلغات أخرى». نلاحظ من خلال هذا النص أن المشرع لم يوضح اللغة التي ينبغي وجوبا بث المواد الإعلامية بها، وإنما ترك المجال مفتوحا للهيئات الإعلامية، كي تبث براجمها بأي لغة شاءت، بما يوحي أن نص الدستور لا يعدو أن يكون حبرا على ورق في هذا المجال على الخصوص، إذ إن تحرير قطاع الإعلام من أي قيود لغوية قد يؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها على اللغة الرسمية للبلاد، ويفتح الباب على مصراعيه أمام لهجاتها لتزاحمها، واللغات الأجنبية لتحل محلها في كثير من المواقع، خصوصا أن اللغة الفرنسية ما زالت تعتبر رمزا من رموز النقاء الفكري والرقي الثقافي والاجتماعي في المجتمع المغربي، مما يجعل العديد من المنابر الإعلامية تخصص لها حيزا يضاهي في بعض الأحيان اللغة العربية، في جدولة براجمها ويتحين مناصروها أي فرصة لتعزيز وجودها وفرضها في المجال العمومي على حساب اللغة العربية، وهذا ما يؤكده نص آخر من القانون نفسه يتعلق بالإشهارات حيث يسمح لها «أن تبث بالعربية أو بالأمازيغية أو باللهجات المغربية إذا كانت موجهة إلى الجمهور المغربي، غير أنه يجوز استعمال لغات أخرى إذا كانت الخطابات الإشهارية تلك المذكورة أعلاه أو إذا ثبتت صعوبة بث تلك الخطابات بالعربية والأمازيغية أو اللهجات المغربية، بسبب المفاهيم التقنية التي تحتوي عليها» (وزارة الاتصال المغربية، ٢٠٠٣ المادة ٦٥). فهذا النص يعالج أمرا في غاية الخطورة، هو الإشهار



نظرا للتسيب الذي أصبح سائدا فيه، والمسخ اللغوي الذي بات يطبعه من خلال استعمال اللهجة العامية، وفي أحايين كثيرة كتابتها بحروف لاتينية مما يجعل المشهد اللغوي في المغرب لا يشي بالتعدد اللغوي فحسب وإنما بالبلقنة اللسانية والدوران في حلقة مفرغة. (الفيلالي، ٢٠١١، ص١١٦).

١ - ٢ صورة اللغة في دفاتر تحملات القنوات التلفزية بالمغرب وواقعها :

يعد إصدار دفاتر تحملات القنوات التلفزية والإذاعية خطوة محمودة، خصوصا فيما يتعلق بتحديد ضوابط الاستعمالات اللغوية في الإنتاجات الإعلامية، مقارنة بالنصوص التي وردت في قانون السمعي البصري الذي صدر سنة ٢٠٠٣ في ظل الدستور القديم، إذ عمدت وزارة الاتصال المعنية بقطاع الإعلام بالمغرب، بإلزام الشركات الإعلامية العاملة بالمغرب بالتوقيع على هذه النصوص التي تحدد بموجبها طبيعة اللغات المستعملة في الإعلام، وكيفية تنظيمها وبثها. فنلاحظ مثلا أن «شركة صورياد» -وهي الشركة التي تبث القناة الثانية بالمغرب والإذاعة التابعة لها- خصصت حيزا مهما من دفتر تحملاتها الذي وقعته مع الوزارة المعنية، للجانب اللغوي بهدف توضيح مكانة اللغات ونصيبها من الاستعمال في مختلف برامجها، كما هو مبين في المادة الثانية من الباب الأول من دفتر تحملات هذه الشركة ضمن الأهداف العامة للاتصال السمعي البصري الذي ورد من بينها:

«حماية وتقوية اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية واللسان الصحراوي الحساني ومختلف التعبيرات اللسانية والثقافية المغربية والمساهمة في ترسيم اللغة الأمازيغية في المجال السمعي البصري»(الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد ٦٠٩٣، ١٤٣٣ / ٢٠١٢، ص ٥٥٣٧)، ويظهر أن هذه المادة تستمد فلسفتها من روح دستور ٢٠١١ في فصله الخامس الذي تحدث عن لغتين رسميتين للبلاد هما اللغة العربية واللغة الأمازيغية وتعهد بحمايتها وتطويرهما، كما أشار إلى ضرورة احترام التعبيرات الثقافية في المغرب بما فيها الثقافة واللسان الحسانيان.[1]

وهذا ما تؤكده المادة الثالثة من هذه الدفاتر التي نصت على مجموعة من البنود

١ – اللهجة الحسانية هي لهجة يتحدث بها سكان الأقاليم الجنوبية في الصحراء المغربية وهي لهجة ذات روافد عربية تتخللها بعض الكلمات المقترضة من اللغة الاسبانية بحكم الاستعمار الاسباني الذي ساد المنطقة ردحا من الزمان.

المؤطرة للعمل الإعلامي بالمغرب منها:

«مراعاة سلامة اللغة العربية وتبسيطها من حيث ضبط التركيب والمعجم والاشتقاق ومخارج الحروف وإملاء الخط، ونطق الأسماء، واعتماد التدقيق اللغوي في كل ما يتم بثه بالعربية».

«مراعاة سلامة اللغة الأمازيغية وفق نحو ومعجم اللغة الأمازيغية المعيار، من حيث ضبط التركيب والمعجم والاشتقاق، ومخارج الحروف وإملاء الخط ونطق الأسماء واعتماد حروف التيفناغ[1]، واعتماد التدقيق اللغوي». (الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، عدد ٦٠٩٣، ١٤٣٣ / ٢٠١٢، ص ٥٥٣٧).

وتعد هذه النصوص من بين المحددات اللغوية المتميزة نظريا للمشهد الإعلامي بالمغرب، لكن واقع الحال يقول عكس ما هو مبثوث في النصوص القانونية، خصوصا عندما نتأمل أحد البنود الذي عَنْوَنَتْهُ بالتنوع اللساني في المادة 32 جاء فيه: «تخصص القناة الثانية من مدة شبكتها المرجعية ٨٠٪ للبرامج باللغة العربية السليمة والمبسطة واللغة الأمازيغية، واللهجات والتعبيرات اللسانية العربية واللسان الصحراوي الحساني، و٢٠ ٪، للبرامج باللغات الأجنبية»، بينما توضح شبكة برامجها واقعا آخر كما هو مبين في الجدول أسفله:

الجدول رقم ١ : (http://www.2m.ma/GuideTV2/(selected_date)/1451520000#/jour)

تاريخ البث	العدد الإجمالي للبرامج	عدد البرامج بلغة مزيج بين العربية والعامية	النسبة المؤوية من مجموع عدد البرامج	عدد البرامج باللغة الأمازيغية	النسبة المؤوية من مجموع عدد البرامج	عدد البرامج بالغة الفرنسية	النسبة المؤوية من مجموع عدد البرامج
٣٠-١٢-٢٠١٥	٣٥	٢٨	٪٨٠	١	٪٣	٦	٪١٧
٣١-١٢-٢٠١٥	٣٢	٢٤	٪٧٥	١	٪٤	٧	٪٢١
١-١-٢٠١٦	٣١	٢٠	٪٦٤	١	٪٤	١٠	٪٢

١ - هو الخط الذي تبناه النظام التعليمي في المغرب لتلقين اللغة الأمازيغية التي قام المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المغرب بمعيرتها.



تاريخ البث	العدد الإجمالي للبرامج	عدد البرامج بلغة مزيج بين العربية والعامية	النسبة المؤوية من مجموع عدد البرامج	عدد البرامج باللغة الأمازيغية	النسبة المؤوية من مجموع عدد البرامج	عدد البرامج بالغة الفرنسية	النسبة المؤوية من مجموع عدد البرامج
٢-١-٢٠١٦	٣٨	٢٣	٦٠٪	١	٢,٥٪	١٤	٣٧٪
٣-١-٢٠١٦	٣٠	١٩	٦٣٪	١	٣٪	١٠	٣٣٪
٤-١-٢٠١٦	٣٢	١٩	٥٩٪	١	٣٪	١٢	٣٨٪
٥-١-٢٠١٦	٣٦	٢٥	٦٩٪	١	٣٪	١٠	٢٨٪

إذ تظهر الملاحظة الأولية لبرمجة هذه القناة المكانة التي تحتلها اللغة الفرنسية في برامج شبكتها، حيث تصل في بعض الأحيان إلى نسبة ٣٨٪ من مجموع برامجها، كما هو الحال في برمجة ٣-١-٢٠١٦ من الجدول السابق، فيتضح أن ما تعنيه هذه القناة في دفتر تحملاتها باللغات الأجنبية، هو اللغة الفرنسية وحدها، حيث نلاحظ غياب أي مادة إعلامية بلغة أجنبية أخرى غير الفرنسية ،كما نلاحظ الحضور المحتشم للغة الأمازيغية، التي لم يتجاوز حضورها معدل برنامج واحد من مجموع برامج القناة، طيلة الأسبوع موضوع الدراسة، رغم أنها لغة منصوص على رسميتها في دستور المملكة المغربية، فاللغة العربية لا تستعمل إلا في نشرات الأخبار والبرامج الدينية الأسبوعية وبعض البرامج الثقافية، أما ما عدا ذلك فجله يعتمد اللهجة المغربية لغة للبث، وهذا ما يتناقض مع ما جاء في المادة الثانية من دفتر تحملات هذه القناة الذي تتعهد من خلاله بـ «حماية وتقوية اللغتين الوطنيتين الرسميتين العربية والأمازيغية، والمساهمة في تفعيل ترسيم اللغة الأمازيغية في المجال السمعي البصري.»

والأمر نفسه نجده بالنسبة للقناة الإذاعية ميدي١ التابعة للقناة الفضائية (midi1 TV)، التي تعتمد في بثها على نظام لغوي غير مستقر، تكون الهيمنة فيه دائما للغة الفرنسية، كما يظهر من خلال شبكة برامجها المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم٢ (http://www.medi1.com/radio/programme.php)

تاريخ البث	مجموع البرامج المذاعة	البرامج المذاعة باللغة العربية	النسبة المئوية من مجموع البرامج	البرامج المذاعة باللغة الفرنسية	النسبة المؤوية من مجموع البرامج
٢٨-١٢-٢٠١٥	١١٥	٥٦	٪٤٨	٥٩	٪٥٢
٢٩-١٢-٢٠١٥	١٢٢	٥٨	٪٤٧	٦٤	٪٥٣
٣٠-١٢-٢٠١٥	١٢٠	٦٠	٪٥٠	٦٠	٪٥٠
٣١-١٢-٢٠١٥	١٢٢	٥٩	٪٤٨	٦٣	٪٥٢
٢٠١٦-١-١	١١٨	٥٣	٪٤٥	٦٥	٪٥٥
٢٠١٦-١-٢	١٠٩	٤٦	٪٤٢	٦٣	٪٥٨
٢٠١٦-١-٣	١١٢	٤٩	%٤٣	٦٣	٪٥٧

يظهر جليا التمكين للسان الفرنسي في برامج هذه القناة الإذاعية، حيث تبلغ في بعض الأحيان نسبة ٥٨٪ من مجموع برامجها، أما الإذاعات الخاصة الأخرى فيزدوج فيها اللسان اللهجي المغربي باللسان الفرنسي ، نظرا لعدم وجود أي بند قانوني في دفاتر تحملاتها المنظمة لعملها يلزمها بتبني نسق لغوي معين ما عدا مادة واحدة يتيمة في البند الخامس من المادة ١١ منه تحت عنوان : (استعمال اللغات) جاء فيها: «يحرص المتعهد على ضمان التنوع الثقافي واللغوي للمجتمع المغربي عبر الخدمة»، أو عبارة «يحرص المتعهد على ألا يتم استعمال اللغات بشكل غير منتظم وفوضوي». (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، دفاتر تحملات الإذاعات الخاصة ٢٠١١، المادة ١١). «فلا مانع كما يقول من أن تكون هنا تعددية لغوية في إطار اللغة الجامعة (الرسمية)، وهذا من خلال اقتراح سلم تراتبي تأخذ كل لغة: رسمية- وطنية - أجنبية، مقامها وموقعها في التدريس والإعلام والإدارة بالاستناد إلى المرجعيات التي تحتكم إليها البلاد» (صالح بلعيد، ص١٩٥)



٢- اللغة في قطاع التعليم: جدلية النص والاستعمال

غني عن البيان أن ورش التعليم في المغرب من بين أكثر الأوراش خضوعا للإصلاحات، وذلك منذ السنوات الأولى للاستقلال إلى يومنا هذا، إذ مر بعدة مراحل، افتتحت بسياسة تعريبية مع فجر الاستقلال، إلى سنة ٢٠٠٠ التي تميزت بصدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين، باعتباره وثيقة هامة في إطار الإصلاحات التي شملت مجال التعليم، وبعده التقرير الاستراتيجي لإصلاح التعليم الذي صدر سنة ٢٠١٥، و قد احتلت اللغات مكانة متميزة في سلسلة الإصلاحات المذكورة مما يسمح لنا بتتبع السياسة اللغوية التي مرت بمجال التعليم طيلة هذه المدة والتغيرات التي طرأت عليها خصوصا في المرحلة الراهنة مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

٢ - ١ الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يعد هذا الميثاق الذي صدر سنة ٢٠٠٠ من الوثائق المرجعية في قطاع التعليم بالمغرب، باعتباره برنامجا موجها للسياسة التعليمية للبلاد طيلة الـ 15 سنة الماضية، ويتميز بتخصيصه دعامة كاملة لموضوع اللغات، تتضمن مواد توضح بعض معالم السياسة اللغوية التي ينهجها المغرب، حيث جاء فيه: «تعتمد المملكة سياسة لغوية واضحة منسجمة وقارة تحدد توجهاتها المواد التالية:

- تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه.
- تنويع لغات تعليم العلوم والتكنولوجيا.
- التفتح على الأمازيغية.
- التحكم في اللغات الأجنبية.

وقد عرف هذا الميثاق إدراج اللغة الأمازيغية لأول مرة في المنظومة التربوية منذ الاستقلال، بشكل منصوص عليه، حيث جاء عنوانا للدعامة الخاصة باللغات في هذا الميثاق: «تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها، وإتقان اللغات الأجنبية، والتفتح على الأمازيغية»، وقد تعزز هذا التوجه نحو الاعتناء باللغة الأمازيغية مع الخطاب الملكي بمدينة أجدير سنة ٢٠٠١ حيث دعا من خلاله إلى إعطاء مزيد من الاهتمام العلمي والأكاديمي للغة الأمازيغية، وأعلن عن إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وهو ما تم بالفعل سنة ٢٠٠٣، وهي السنة التي تم فيها إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة

التربوية، بما يمثله هذا الحدث من تحول في السياسة اللغوية للدولة،من خلال انفتاحها على اللغة الأمازيغية رغم محدودية انتشار هذه التجربة، إذ تم الاقتصار على إدراجها في بعض المناطق المحدودة فقط، وإن كان الميثاق نص في البداية على أن تكون اللغة الأمازيغية لغة للاستئناس فقط كما جاء في المادة (١١٥) منه: «يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال الأمازيغية أو أية لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي»، كما نصت هذه الوثيقة على إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية من التعليم الابتدائي رغم أنها لغة أجنبية ومع ما يمثله ذلك من إثقال كاهل الناشئة بلغة أجنبية قبل التمكن من اللغة الأم، وقد جاءت جدولة الحصص الزمنية للغات بالنسبة للسلك الابتدائي كما يلي:

الجدول رقم ٣ (وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المغرب، ٢٠١١، ص٨).

سنوات السلك الابتدائي / اللغات المدرسة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنةالرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة
عدد ساعات اللغة العربية في الأسبوع	١٠	١٠	٦ ساعات ونصف	٥ ساعات ونصف	٥ ساعات ونصف	٥ ساعات ونصف
عدد ساعات اللغة الأمازيغية أسبوعيا	٣ ساعات	٣ساعات	٣ساعات	٣ساعات	٣ساعات	٣ ساعات
عدد ساعات اللغة الفرنسية أسبوعيا	٠	ساعتان	٧ ساعات	٧	٧	٧



يتيح لنا استقراء هذا الجدول، الذي حاولنا من خلاله رصد الحصص الزمنية للغات في السلك الابتدائي، من ملاحظة مكانة اللغتين الرسميتين في مقابل اللغة الفرنسية التي تسميها المنظومة التربوية في المغرب باللغة الأجنبية الأولى، لكنها تكاد تكون الأصل،إذ تبدأ بساعتين في المستوى الثاني ابتدائي، لتصل إلى سبع ساعات في السنة الختامية متجاوزة بذلك حتى عدد حصص اللغة العربية التي ابتدأت مرتفعة وسارت نحو الانخفاض سنة بعد سنة ، إذ بلغ عدد ساعاتها في الأسبوع عشر ساعات في السنتين الأولين، لتنزل إلى ما يقارب النصف بمعدل خمس ساعات ونصف في السنة الختامية، أما اللغة الرسمية الثانية (الأمازيغية)، فقد استقرت حصصها الزمنية في ثلاث ساعات، وجدير بالذكر أن معدل حصص هذه اللغة قد نُص عليه منذ سنة ٢٠٠٦ أي قبل خمس سنوات من ترسيمها، لكن معدل حصصها بقي مستقرا رغم تغير وضعها إلى مستوى الرسمية في دستور المملكة المغربية سنة ٢٠١١.

وكذلك الشأن بالنسبة لباقي المستويات ما بعد الابتدائي، إذ تحتل اللغة الفرنسية مكانة متميزة تضاهي مكانة اللغة العربية خصوصا في المواد العلمية، أما اللغة الأمازيغية اللغة الرسمية الثانية في البلاد فلا وجود لها مطلقا في مقررات التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، وهذا ما سيظهر جليا من خلال الجدول الآتي الخاص بالحصص الزمنية الخاصة باللغات المدرسة في التعليم الثانوي التأهيلي بشقيه الأدبي والعلمي من خلال جدولة حصص اللغات:

شعبة الآداب والعلوم الإنسانية:

السنة الدراسية / اللغات المدرسة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
عدد ساعات اللغة العربية أسبوعيا	٥ساعات	٥ساعات	٥ساعات
عدد ساعات اللغة الفرنسية أسبوعيا	٤ ساعات	٥ساعات	٥ساعات
عدد ساعات اللغة الأجنبية الثانية	٣ ساعات	٤ساعات	٤ساعات

شعبة العلوم التجريبية، وشعبة العلوم الرياضية

السنة الدراسية / اللغات	الأولى	الثانية	الثالثة
اللغة العربية	٢	٢	٢
اللغة الفرنسية	٤	٤	٤
اللغة الأجنبية الثانية[1]	٣	٣	٣

نلمح من خلال هذه المعطيات أن المنظومة التربوية في المغرب تعطي اللغات الأجنبية أهمية خاصة تزاحم اللغة العربية في عرينها، إذ بلغ عدد ساعات اللغات الأجنبية المدرسة في التعليم الثانوي التأهيلي في شعبة الآداب والعلوم الإنسانية تسع ساعات أسبوعيا مقابل خمس ساعات للغة العربية، مما يطرح السؤال حول الوضع الحقيقي للغة العربية ضمن الفسيفساء اللغوية التي تتفاعل داخل المنظومة التربوية بالمغرب بوجه خاص، وفي الحياة العامة بوجه عام، وقد تعزز هذا التوجه نحو الانفتاح على اللغة الفرنسية بشكل متزايد مع التقرير الاستراتيجي الذي أعده المجلس الأعلى للتربية والتكوين سنة ٢٠١٥، وجاء ببنود تحدد الهندسة اللغوية المتوخاة منه، والتي جعلت من بين غاياتها:

«- تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التمكن من اللغات.

- في نهاية التعليم الثانوي يكون التلميذ متقنا لأربع لغات متمكنا من العربية، قادرا على التواصل بالأمازيغية، متقنا للغتين أجنبيتين، وذلك ضمن مقاربة متدرجة تنتقل من الازدواجية اللغوية (العربية+لغة أجنبية) إلى التعدد اللغوي (العربية+لغتين أجنبيتين على الأقل).

١ - يقصد باللغة الأجنبية الثانية في السلك الثانوي التأهيلي في المنظومة التربوية المغربية إحدى اللغات الآتية، الإنجليزية أو الاسبانية، أو الألمانية، أو الإيطالية، أو الألمانية، ويكون اختيار المتعلم بين إحدى هذه اللغات لتكون لغته الأجنبية الثانية إضافة إلى اللغة الفرنسية الإجبارية، وفي بعض الأحيان يتم اختيار اللغة المدرسة حسب توفر هيئة التدريس التي ستدرسها.



- لغة التدريس هي اللغة العربية ويتم تفعيل مبدأ التناوب اللغوي بتدريس بعض المواد في الثانوي في المدى القريب بالفرنسية، والمدى المتوسط في الإعدادي، وبالإنجليزية في الثانوي على المستوى المتوسط.'' (المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ٢٠١٥، الرافعة ١٣ المادة ٨٥).

يظهر من خلال ما سبق أن السياسة اللغوية التي ينهجها المغرب في المنظومة التربوية تطمح إلى الانفتاح على اللغات مع عدم التفريط في اللغات الوطنية، لكن كيف نتصور نتائجها على الواقع العملي حيث «سيجد الطفل نفسه ملزما بتعلم ما يلي:

- اللغة العربية المغربية(لغة أم)
- اللغة العربية الفصحى (لغة اكتساب وتعلم)
- الأمازيغيات (لغات أم)
- الأمازيغية الموحدة (لغة اكتساب ثانية)
- اللغة الفرنسية (لغة تفتح أولى ملزمة)
- اللغة الإنجليزية (لغة تفتح ثانية ملزمة)

بما مجموعه ست لغات ومعدله ثلاث أبجديات: عربية ولاتينية وفينيقية (الأمازيغية)» (الدهري، ٢٠٠٨، ص٥٧٨).

كما أن تدريس العلوم الحديثة يتميز بمفارقة عجيبة في المغرب حيث يتم تدريسها في المراحل ما قبل الجامعة باللغة العربية لكنها تلقن في الجامعة بكل مستوياتها باللغة الفرنسية مما يحدث للطلاب اضطرابا معرفيا على مستوى اكتساب العلوم التي يدرسونها حيث يقول (فؤاد بوعلي، ٢٠١٢، ص٤) في هذا الصدد: «وقد تميز التعليم المغربي من ثم، بسيطرة شبه مطلقة للفرنسية لكونها لغة تدريس العلوم التجريبية والطبيعية في التعليم الجامعي، مقابل تدريس هذه العلوم بالعربية في التعليم الثانوي مما أنتج ارتباكا في مستوى التحصيل العلمي».

٣- أنماط التواصل اللفظي في الفضاء العمومي في المغرب

نقصد من التطرق إلى الوضع اللغوي في الفضاء العمومي ما يسميه كالفي البيئة اللغوية أوالمحيط اللغوي(كالفي ٢٠٠٩، ص٦٢)، ويشمل مختلف الملصقات



واللوحات الإشهارية في الشوارع العامة واللافتات، وعلامات التشوير وغيرها مما يتميز به الفضاء العمومي، ويستعين باللغة لأداء وظائفه، والبيئة اللغوية مجال خصب للتأمل والبحث، نظرا لما تعرفه من فوضى لغوية لا يربطها أي خيط ناظم، ولا توجد قوانين أو نصوص تشريعية في المغرب تحدد اللغة التي ينبغي أن تكتب بها أو تنظم هذا الشأن مما يجعل المشهرين يعرضون منتوجاتهم بأي لغة شاؤوا، وهذا ما أفرز ظاهرة لغوية غريبة، إذ أصبحنا نرى في شوارعنا لغة هجينة، تكتب أحيانا بحروف لاتينية لتؤدي معنى من معاني العامية المغربية كما سنرى من خلال الأمثلة، أو تكتب باللغة الفرنسية، لكن الظاهرة الغالبة في البيئة اللغوية في المغرب هي استعمال العامية المغربية في الإشهارات، بل إن بعض الدعايات الرسمية التي تقوم بها بعض المؤسسات الرسمية صارت تكتب بهذه التنويعة اللغوية، مما يوحي بأن هذا التوجه نحو التلهيج توجه يتم عن وعي وقصد، في إهمال تام للغة العربية التي تعد اللغة الرسمية الأولى في المغرب حسب منطوق الدستور، لكن القوانين المنظمة لاستغلال الفضاء العمومي في المغرب تخلو من أي بند يتحدث عن الجانب اللغوي في المنشورات والملصقات وواجهات المحلات التجارية، رغم ما يمثله هذا الجانب من خطورة على السلوك اللغوي، إذ إن «الإعلانات التجارية، ولغتها جزء من البيئة اللغوية السماعية لاكتساب اللغة، ومن هنا ينبغي أن توجه نحو لغة عربية تتراوح بين الفصيحة والفصيحة الميسرة وألا يسمح بنشر أو إذاعة أي إعلان تجاري بالعامية» (القعود، ١٩٧٧، ص١١٩)، لأن وضع اللغة العربية في مجال الإشهار كما يقول (حفيظ، ٢٠٠٣، ص٩٩).

٣ - ١ نماذج من بعض الإشهارات الخاصة والرسمية في المغرب:

الصورة تحتوي على ملصق تستعمله إدارة السكك الحديدية في المغرب، ويظهر في الصورة أن اللغتين اللتين كتب بهما المضمون هي اللغة الفرنسية والعامية المغربية، ولا وجود للغة العربية الفصيحة، والمعنى الفصيح لما هو مكتوب في الصورة: (شكرا لأنكم اقتنيتم تذاكركم قبل أن تصعدوا إلى القطار، إذا سافر الجميع باطمئنان فبفضلكم أيضا).

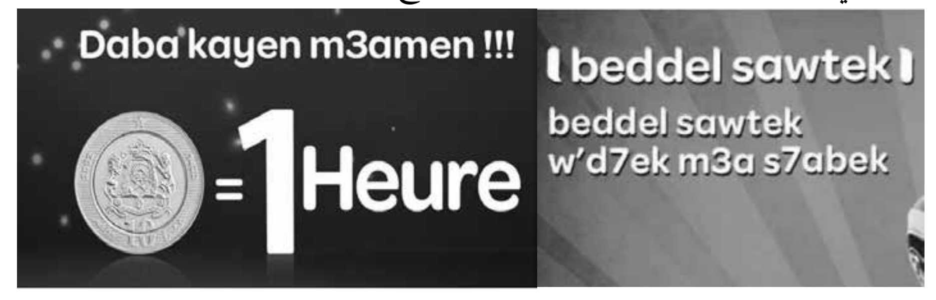




كما نلاحظ أن هذه الصورة التي تنبه إلى خطورة ظاهرة الرشوة كتبت كذلك بالعامية المغربية رغم أنها صادرة عن جهة حكومية هي إحدى الجماعات الحضرية بالمغرب التابعة لوزارة الداخلية ومعنى ما هو مكتوب (إيَّاكم والرشوة).



أما هذا النموذج الذي تستعمله إحدى شركات الاتصالات في المغرب فهو ما يمكن أن نطلق عليه المسخ اللغوي إذ يعبر عن معاني عامية بحروف لاتينية وتعني الصورة الأولى بالعربية الفصيحة: (الآن يوجد مع من)، أما الصورة الثانية فتعني:(غيِّر صوتك، غيِّر صوتك واضحك مع أصدقائك).



فالملاحظ من خلال هذه العينة من الملصقات ذات المضامين المختلفة والتابعة لجهات مختلفة منها ما هو تابع لجهات رسمية ومنها ما هو تابع لشركات خاصة، أن اللغة الموظفة فيها هي إما العامية المغربية، أو تنويعة لغوية هجينة لا هي بالفرنسية ولا هي بالعربية كما هو الحال في المثالين الأخيرين الذين كتبا بحروف لاتينية لكنهما يحملان دلالة خاصة بالعامية المغربية، فهذا الإشهار لا يشهر البضاعة التي يروج لها فحسب ولكنه يشهر اللغة كذلك ويعمل على تكريس وضع لغوي معين، كما أنه يكره المتلقي على استسهال اللغة المستعملة. (حفيظ، ٢٠٠٣، ص١٠٠).



إجمال:

إذا تقرر أن الوضع اللغوي في المغرب، على وجه العموم، مبلقن لسانيا من حيث الاستعمال، جراء تقويض سلطة الواقع لسلطة النص وتعارضهما كما ظهر لنا مما سبق، تعين على واضعي السياسة اللغوية-على وجه الخصوص- أن يتصدوا لهذا التقويض والتعارض بالنقد، بغية درء آفاته وإخراج السياسة اللغوية من ضيق النص المكتوب المنفصل عن الواقع إلى سَعة النص المتكامل الذي يزدوج فيه التشريع بالاستعمال، إذ بفضل هذا التصدي يتمكن واضعو السياسات اللغوية بالمغرب، من أن يمحوا من أذهان المسؤولين -الناطقين مقولة (الخضوع للأمر الواقع) التي تفتقد إلى الدليل المشروع و المقبول ويحيوا في أنفسهم المقولة التي تضادها وهي (وجوب تغيير الواقع اللغوي الهجين)، ما دام المنطق يقضي ببطلان الجمع بين نسقين لغويين متعارضين، وأن يوضحوا للعامة و الخاصة كيف أن التهجين اللغوي و البلقنة اللسانية متى اتسعت دائرتها ، لا تكون إلا ضررا ، و الضرر ينبغي أن يزول عاجلا أو آجلا، و يبينوا للمتكلمين أن الازدواج اللغوي مهما ذاع و انتشر، و عظم شأنه لا ينتج إلا وضعا تواصليا مشوها وشاذا، والشاذ هو الآخر ينبغي أن يزول، حالا أو مستقبلا بانقطاع الأسباب التي أفرزته، وبفضل هذا التصدي-في تقديري- يستطيع واضعو السياسة اللغوية أن ينهضوا همم قومهم إلى تغيير الواقع الهجين الذي ظاهره-دعوى أصحابه - المصلحة والضرورة، وباطنه المضرة و الضعف.

وعلى الإجمال، فإن الإصلاح اللغوي الحق لن يتحقق إلا بتضافر جهود مختلف الفاعلين وفي طليعتهم واضعو السياسات اللغوية بالبلاد، متى حرصوا على خلق سياسة لغوية مغربية على مقتضى دستور المغاربة وخصوصيتهم الثقافية، فضلا عن قطع الصلة بمختلف النماذج اللسانية التواصلية المنقولة القائمة على التداخل اللغوي و التهجين النصي، الذي كشفت الدراسات الحديثة عن آفاته و مساوئه في حقل اللغة، و بخاصة في الفضاء العمومي ومجال السمعي البصري، و قطاع التعليم.

المصادر والمراجع

- بلعيد، صالح. (٢٠١٣). حقوق اللغة الرسمية، في التعدد اللساني واللغة الجامعة ج2، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر.
- بوعلي، فؤاد. (يناير ٢٠١٢). النقاش اللغوي والتعديل الدستوري في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة، يناير.
- الجريدة الرسمية، المغرب. (أكتوبر ٢٠١٢). ٦ ذو الحجة ١٤٣٣-٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ عدد ٦٠٩٣.
- حسن، عبد العزيز محمد. (٢٠٠٩). علم اللغة الاجتماعي، مكتبة الآداب، القاهرة.
- حفيظ، محمد. (مارس ٢٠٠٣). عن وضع اللغة العربية في الإشهار المغربي: من أجل علاقة طبيعية، في العربية في الإشهار والواجهة، إشراف د عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- الدهري،آمنة. (٢٠٠٨). لغة الطفل العربي وعصر العولمة، (وثائق ودراسات مؤتمر لغة الطفل العربي وعصر العولمة ١٦-١٩ فبراير ٢٠٠٨)، دار العلوم للنشر والتوزيع.
- الفيلالي، عبد الكريم. (٢٠١٢). السياسة اللغوية في المغرب: نظرة في دستور ٢٠١١، مجلة المستقبل العربي.
- القعود، عبد الرحمن. (١٩٩٧). الازدواج اللغوي في اللغة العربية ط1، الرياض.
- كالفي، جون لويس. (٢٠٠٩). علم البيئة اللغوية التجريبي في علم اللغة الحديث، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة، دار الكتاب الحديث.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المغرب. (٢٠١٥). الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم ٢٠١٥-٢٠٣٠.
- مديرية المناهج، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المغرب.(٢٠١١). البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك الابتدائي.



- الموقع الرسمي لإذاعة ميدي١ وقناتها تم تصفحه بتاريخ ٢٨-١٢- ٢٠١٥ من: http://www.medi1.com/radio/programme.php
- الموقع الرسمي للقناة الثانية بالمغرب تم تصفحه بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠١٨ من: http://www.2m.ma/GuideTV2/(selected_date)/1451520000#/jour
- وزارة الاتصال، المغرب. (٢٠٠٣). قانون الاتصال السمعي البصري ٠٣, ٧٧.
- وزارة الاتصال، المغرب. (٢٠١١). الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، دفاتر تحملات الإذاعات الخاصة.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المغرب. (١٩ أكتوبر ٢٠١٥). مذكرة وزارية بشأن لغة تدريس المواد العلمية.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المغرب. (٢٠٠٦). مذكرة رقم:٤٣ متعلقة بالهندسة البيداغوجية وتوزيع المواد الحصص بمختلف مستويات سلكي التعليم الثانوي.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، المغرب.(٢٠١١). البرامج والتوجيهات التربوية الخاصة بسلك الابتدائي، مديرية المناهج.
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، بالمغرب. (٢٠٠٠). الميثاق الوطني للتربية والتكوين.